٤. تفسير الكشاف للزمخشري (*)

مصدره ومنهجه من خلال الدراسات النحوية

الزمخشري: هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، ولد فى رجب سنة سبع وتسعين وأربعمائة، وأخذ الأدب عن كثير من مشايخ عصره، وجاور بمكة.

وله من التصانيف: الكشاف فى التفسير، الفائق فى غريب الحديث، المفصّل فى النحو، المستقصى فى الأمثال. إلخ... وتوفى يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة(١).

تفسير الكشاف:

تعددت كتب التفسير فى مجالاتها المختلفة، وتناولت كتاب الله شرحاً وإيضاحاً للكشف عن أسراره، وجلاء معانيه، وبيان أحكامه، لأنه كتاب هذه الأمة، ومن حقها أن تتعرفه، وتتذوق معانيه، لتسير على هديه، وتحيا فى رحابه.

ولست فى هذه العجالة أستطيع أن أوضح نشأة هذا العلم، وتطوّره فى العصور المختلفة، فإن لذلك مجالاً آخر قد لا يتسع لهذا البحث.

بيد أنى أحب أن أشير هنا إلى أن كتاب الله، وإن كان فى الذروة العليا من البلاغة والفصاحة وأنه جاء بلغة العرب التى بها يتكلمون، إلا أنه لا يستوى فى المعرفة بجميع ما فيه كل العرب، لأن فيه المتشابه ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ﴾(٢).

وقال بعض العرب لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، إنك لتأتينا بالكلام من كلام العرب ما نعرفه، ونحن العرب حقاً!، فقال: إن ربى علمنى فتعلمت»(٣) فهذا الحديث يدل على أن كلام العرب نفسه لا يفهمه كل العرب، فمن باب أولى أن يكون فى كلام الله ما يعز فهمه أو

(*) نشر فى مجلة الفكر الإسلامى ـ فبراير سنة ١٩٧٠.

(١) بغية الوعاة: السيوطى، جـ٢، ص٢٧٩، طبع عيسى الحلبى.

(٢) آل عمران، آية: ٧.

(٣) المسائل: لابن قتيبة: وجه ورقة٤ نسخة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٢٠٩٦٧.

يبانه على العقول، وبخاصة هذه الكلمات التى لم تكد تعرفها العرب من قبل مثل: المسلم، والمؤمن، والمنافق، والكافر «لأن الإسلام، والإيمان، والكفر، ظهر على عهد النبى ﷺ، وإنما كانت العرب تعرف الكافر كافر نعمة، ولا تعرفه من معنى الكفر بالله:

قال الشاعر:

* ولا تحسبنى كافراً لك نعمة *

وقال آخر:

* والكفر مخبثة لنفس المُنعم *

والمؤمنِ العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغَيِّل والسّند

«أما المنافق فلا ذكر له فى كلام العرب»(١).

وفى هذا الذى ذكرت أبلغ رد على ابن خلدون الذى ينص فى مقدمته: «أن القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، فكلهم يفهمونه، ويعلمون معانيه فى مفرداته وتراكيبه»(٢).

لذلك كان علم التفسير النور الذى يضىء ما خفى على الأذهان، وما غاب عن الإدراك غير أن المفسرين اختلفت مناهجهم، وتعددت طبقاتهم، ويذكر لنا الإمام السيوطى أن المفسرين أربعة أنواع.

١ـ المفسرون من السلف والصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين.

٢ـ المفسرون من المتحدثين، وهم الذين صنفوا التفاسير مورداً فيها أقوال الصحابة والتابعين بالإسناد.

٣ـ المفسرون من علماء أهل السنة الذين ضموا إلى التفسير التأويل، والكلام على معانى القرآن، وإعرابه.

٤ـ المفسرون من المبتدعة كالمعتزلة والشيعة، وأضرابهم.

(١) كتاب الزينة: الشيخ أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازى المتوفى عام ٣٣٢هـ ج١، ص١٤٠ ـ ١٤١.
(٢)مقدمة ابن خلدون: ص٣٦٧، المطبعة الأزهرية.

ثم قال السيوطى: «والذى يستحق أن يسمى بالمفسرين من هؤلاء القسم الأول ثم الثانى. وأما الثالث فمؤوّله... ولم أستوف أهل القسم الرابع، وإنما ذكرت منهم المشاهير كالزمخشرى والرمانى، والجبائى وأشباههم»[1].

فالزمخشرى اذن من النوع الرابع الذى وصف بالابتداع، ولا يعنينى فى هذا المقام أن أناقش السيوطى فى هذه التسمية التى نعت بها صاحبنا الزمخشرى وإنما الذى يعنينى هو منهج الزمخشرى من الوجهة النحوية فحسب، هذا من ناحية، ويعنينى من ناحية أخرى المصادر التى اعتمد عليها الزمخشرى فى تأليفه لهذا الكتاب، من ناحية أخرى.

ولهذه المصادر قصة: خلاصتها أننى فى إعدادى لرسالة الدكتوراه: «القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية» والتى تولت طبعها ونشرها دار المعارف تعرضت لهذه المصادر، فرأيت أن الزمخشرى ينقل من غيره دون إشارة إلى ذلك، وأنه نقل نصوصاً كاملة بألفاظها وحروفها من كتاب التفسير الكبير للرمانى، ومع ذلك لم يشر إليه.

وقد حملنى على هذا أن أحد أساتذتنا الفضلاء الذين يقومون بتدريس التفسير فى جامعة الكويت أخذه الدهش والعجب أن جار الله الزمخشرى يقع فى مثل هذا الخطأ الفاحش فوعدته أن أكتب فى هذا، لأن الكتاب الذى احتوى هذا البحث، وأعنى به رسالتى للدكتوراه التى طبعتها دار المعارف قد لا تتاح له فرصة الانتشار الواسع الذى تتمتع به مجلة الفكر الإسلامى، من أجل ذلك أحب أن ألخص ما كتبته فى إيجاز.

دوافع تأليف الزمخشرى لكتابه الكشاف:

من هذه الدوافع الإلحاح على الزمخشرى من جانب مريديه فى تأليف مصنف يروى غليلهم، وينقع ظمأهم، ويبرز لهم ما خفى عليهم من تأويل معنى، أو بيان لفظ.

قال الزمخشرى فى مقدمة كتابه «كلما رجعوا إلىّ فى تفسير آية، فأبرزت لهم بعض

(١) طبقات المفسرين: ص٢: جلال الدين السيوطى، طـ أوروبا.

الحقائق من الحجب، أفاضوا فى الاستحسان والإعجاب، واستطيروا شوقاً إلى مصنف يضم أطرافاً من ذلك حتى اجتمعوا علىّ مقترحين أن أملى عليهم الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل»[١].

ولم يقدم الزمخشرى على ما اقترحوا «فأبوا إلا المراجعة، والاستشفاع بعظماء الدين، وعلماء العدل والتوحيد»[٢].

وبعد هذا الإلحاح الطويل أملى عليهم مسألة فى الفواتح، وطائفة من الكلام فى حقائق سورة البقرة، وكان كلاماً مبسوطاً كثير السؤال والجواب، طويل الذيول والأذناب[٣].

ولما صمّم العزمُ على معاودة جوار الله، والإناخة بحرم الله... وحطّ الرحل بمكة....، إذا بالأمير الشريف الإمام شرف آل رسول الله أبى الحسن على بن حمزة بن وهاس يطلب منه تفسير القرآن. قال الزمخشرى: «لقد ضاقت على المستعصى الحيل، وعييت به العلل»[٤] فأقدم على تأليف هذا الكتاب، تحقيقاً لما طلب منه الأمير.

ولم ينس الزمخشرى فى مقدمته أن يعين لنا المدة التى استغرقها تأليف هذا الكتاب فيقول: «ووفق الله وسدد، ففرغ منه فى مقدار خلافة أبى بكر الصديق رضى الله عنه، وكان يقدر تمامه فى أكثر من ثلاثين سنة، وما هى إلا آية من آيات هذا البيت المحرم، وبركة أفيضت علىّ من بركات هذا الحرم المعظم»[٥].

وفى خاتمة مقدمته توسل الزمخشرى إلى ربه قائلاً: «أسأل الله أن يجعل ما تعبت فيه سبباً ينجينى، ونوراً على الصراط يسعى بين يدى ويمينى، ونعم المسئول»[٦].

من أهم المصادر التى اعتمد عليها الزمخشرى تفسير الرمانى:

من شأن العلماء الذين يعنيهم أولاً وقبل كل شىء خدمة العلم أن يكونوا أمناء، فإن الأمانة فى العلم ليست أمراً سهلاً، ولا أبالغ إذا قلت: إنها رسالة، ومن شأن أصحاب

---

(١) مقدمة الكشاف للزمخشرى بتصرف.
(٢) نفس المقدمة.
(٣) المقدمة نفسها.
(٤) مقدمة الزمخشرى فى كشافه بتصرف.
(٥) المقدمة نفسها.
(٦) المقدمة نفسها.

الرسالات أن يتصفوا بما يتصف به الأنبياء والرسل، يؤدون الأمانة، ويبلغون الرسالة، شعارهم ﴿وما لأحدٍ عندهُ من نِعْمَةٍ تُجزَى إلاَ ابتغاء وجه ربّه الأعلى﴾[1].

وصعب على نفسى أن جار الله الزمخشرى لم يبين لنا المصادر التى اعتمد عليها فى كتابه. فأبو حيان النحوى فى كتابه العظيم البحر المحيط، وضح فى مقدمته المصادر التى انتفع بها، وبذلك أدى للضمير حقه، وللعلم أمانته، فيقول مثلا: «فما كان فى كتابى هذا من تفسير الزمخشرى رحمه الله، فأخبرنى به أستاذنا العلامة أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير قراءة منى عليه فيه. ثم يقول: «وما كان فى هذا الكتاب من تفسير ابن عطية فأخبرنى به القاضى الإمام أبو على الحسين بن عبدالعزيز بن أبى الأحوص القرشى قراءة منى عليه لبعضه»[2].

وعلى هذا النهج يسير أبو حيان مبيناً المصادر التى اعتمد عليها سواء كانت فى التفسير أو فى النحو أو فى القراءة أو فى اللغة، ولكنك حينما تقرأ مقدمة الزمخشرى فلا تجد شيئاً من ذلك اللهم إلا الإشادة بمن سلك فى دروب علم التفسير الوعرة التى لا يتحمل السير فيها إلا أولو العزم من العلماء: يطالعك فى مقدمة كتابه بهذه العبارات الرشيقة الأخاذة «فالفقيه وإن برز على الأقران فى علم الفتاوى والأحكام. والمتكلم وإن بز أهل الدنيا فى صناعة الكلام. وحافظ القصص والأخبار، وإن كان من ابن القرية أحفظ. والواعظ، وإن كان من الحسن البصرى أوعظ. والنحوى، وإن كان أنحى من سيبويه. واللغوى وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدّى منهم أحد لسلوك الطرائق، ولا يغوص على شىء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع فى علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعانى، وعلم البيان... إلى أن يقول: بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ، جامعاً بين أمرين تحقيق وحفظ. إلى أن يقول: فارساً فى علم الأعراب... وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مشتعل القريحة وقّادها إلخ»[3].

وتنتهى المقدمة، ولم يحاول أن يشير إلى مرجع واحد، يكون قد انتفع به على الرّغم من كثرة المصادر فى التفسير التى سبقته.

---

(١) الليل: آية ١٩، ٢٠.

(٢) مقدمة البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى.

(٣) مقدمة الزمخشرى لكشافه.

لعل قائلاً يقول: قد تكون هذه عادة العصر، وأن العلماء فى هذا العهد كان يأخذ بعضهم عن بعض، ولا يرون حرجاً فى عدم الإشارة إلى ذلك، فأقول له: هذه عادة الزمخشرى وحده، فقد سبقه الكثير من المؤلفين فى مجالات التفسير، والقراءات، والنحو، ومع ذلك كان الكثير منهم يحرص على أن يسند كل رأى إلى صاحبه، وكل قول إلى من صدر عنه، انظر مثلاً: إلى أبى على الفارسى تجده فى كتابه الحجة فى القراءات السبع، يبين أنه «لم يكن أول نحوى شرح فى الاحتجاج لهذه القراءات فقد سبقه إلى ذلك أبو بكر محمد ابن السرى فى تفسير صدر من ذلك فى كتاب كان قد ابتدأ بإملائه... إلخ[1].

على آية حال كانت، فإن من غريب المصادفات أننى قرأت فى كتاب «النجوم الزاهرة» أن «للرمانى كتاب التفسير الكبير، وهو كثير الفوائد إلا أنه صرح فيه بالاعتزال، وسلك الزمخشرى سبيله وزاد عليه»[2].

ولفتت هذه العبارة الأخيرة نظرى، وكانت مفتاح السر الذى فتح باب هذا البحث على مصراعيه أمامى، ذلك لأنى أردت أن أعرف درجة تأثر الزمخشرى بالرمانى، فذهبت أبحث فى فهارس المخطوطات عن تفسير الرمانى، وأخيرا عثرت على تفسير جزء «عمّ» للرمانى فى مكتبة العلامة أحمد تيمور.

ومن حق القارىء قبل أن أضع له النقاط على الحروف فى هذا المجال أن يعرف فى إيجاز من هو الرمانى صاحب التفسير الكبير الذى سلك الزمخشرى سبيله فأبادر على الفور فأقول:

الرمانى: هو على عيسى بن على بن عبدالحسن أبو الحسن الرمانى، كان إماماً فى العربية علامة فى الأدب، فى طبقة الفارسى، والسيرافى معتزلياً.

ولد سنة ست وسبعين ومائتين، وأخذ عن الزجاج، وابن السراج، وابن دريد. قال السيوطى: لم ير مثله قط علماً بالنحو، وغزارة بالكلام، وبصراً بالمقالات، وكان يمزج النحو

(١) مقدمة الحجة لأبى على الفارسى: نسخة مصورة رقم ٤٦٣ ـ قراءات ـ دار الكتب المصرية.
(٢) النجوم الزاهرة، ج٤، ص١٦٨.

بالمنطق حتى قال الفارسى: إن كان النحو ما يقوله الرمانى، فليس معنا منه شىء، وإن كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شىء».

ومات الرمانى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة»[1].

تقارب النصوص بين التفسيرين:

قلت: إن مكتبة تيمور تضم جزء «عمّ» من تفسير الرمانى الكبير، ففى فهرس المكتبة التيمورية، الجزء الأول، ص٧٦، جاء ما نصه: «تفسير جزء عم» تأليف العلامة أبى الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى المتوفىّ عام ٣٨٤هـ ليس له خطبة، نسخ سنة ١٠٩٦ هـ»، ورقم المخطوط فى الفهرس ٢٠١ ـ تفسير.

بدأت أقارن نصوص هذا التفسير بنصوص الكشاف للزمخشرى فوضحت لى الحقيقة سافرة مشرقة تؤكد أن الزمخشرى سطا على هذا التفسير، ونسب الكثير منه إلى نفسه حيث لم يصرح بالمصدر الذى نقل عنه.

وقبل أن أصدر هذا التأكيد قمت بعدة فروض ألتمس فيها براءة الزمخشرى من التهمة التى وجهتها إليه، ولكن مع الأسف تبددت الفروض، وبقيت التهمة قائمة إلى أن يهىء الله من رجالات العلم من يقوم بمواصلة هذا البحث، فيبرىء ساحة جار الله مما نسب إليه، وحينئذ يشفى نفسى من حرج الاتهام، تقديراً لجار الله، وتكريماً لهذا التفسير الذى تألق نجم الزمخشرى فى سماء المعرفة بسببه مما جعله يقول عنه :

إن التفاسير فى الدنيا بلا عدد

وليس فيها لعمرى مثل كشافى

إن كنت تبغى الهدى فالزم قراءته

فالجهل كالداء، والكشاف كالشافى[2]

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى، ج٢، ص١٨٠، معجم الأدباء لياقوت، ج١٤، ص٧٥.

(٢) بغية الوعاة: ج٢، ص١٨٠.

فمن هذه الفروض التى قمت بها الشك فى نسبة تفسير جزء عمّ الذى تضمه مكتبة تيمور إلى الرمانى، وقلت لعله لرمانى آخر، تأخر زمنه عن زمن الزمخشرى فنقل من الكشاف ما نقل ونسبه إلى نفسه، ورجعت إلى كتب الطبقات فوجدت أنه اشتهر ثلاثة من النحاة بهذا اللقب: أحد هؤلاء: الرمانى المشهور صاحب التفسير الكبير الذى تحدثنا عنه. والثانى: هو: أحمد بن على بن محمد بن على بن محمد أبو عبدالله الرمانى المعروف بابن الشرابى توفى سنة خمس عشرة وأربعمائة(١).

والثالث هو: على بن عبدالله بن محمد بن على بن رمّان التونسى أخذ عنه ابن عصفور، ولم يذكر السيوطى فى بغيته سنة وفاته، غير أنه من الممكن معرفة عصره الذى عاش فيه بمعرفة ميلاد ابن عصفور أو موته، أمّا ميلاد ابن عصفور، فقد كان سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وأما تاريخ وفاته فقد ذكر أنه توفى سنة ثلاث، وقيل تسع وستين وستمائة(٢).

ومعنى ذلك أن الرمانى الذى أخذ عنه ابن عصفور من رجال القرن السابع.

وإذا تبين لنا أن الزمخشرى توفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، فإن الرمانى الثانى سابق للزمخشرى غير أنه لم تكن له مؤلفات فى القرآن، أو فى التفسير أو فى القراءات أو فى النحو، على حين نصّ على أن الرمّانى الأسبق على بن عيسى له تفسير كبير فى القرآن، لذلك ننفى نسبة تفسير جزء عمّ لهذا الرمانى السابق المعروف بابن الشرابى.

وأمّا الرمانى الثالث، فليس له من المؤلفات القرآنية كذلك ما يجعلنا ننسب هذا التفسير إليه.

وإذا انتفى أن يكون تفسير جزء عمّ لأحد من هذين الرجلين، فأكبر الظن أنه للرمانى الأول على بن عيسى، وأن الزمخشرى اطلع عليه، وأفاد منه، بل نقل منه نصوصا بأسرها وكان واجب الأمانة العلمية يقضى بأن يشير إلى ذلك فى كتابه.

ويعجبنى فى هذا المقام تعليق السيوطى على الشيخ بهاء الدين بن النّحاس حينما ذكر السيوطى فى كتابه «الأشباه والنظائر» أن الفروع هى التى تحتاج إلى العلامات، وأن الأصول

(١) بغية الوعاة، ص١٥١.
(٢) بغية الوعاة، ص٣٥٧.

لا تحتاج إلى علامة مستدلاً بنص نقله الشيخ بهاء الدين فى التعليقة» قال: «وجدت ذلك بخط غالى بن عثمان بن جنى عن أبيه قال: بدليل أنك تقول فى المذكر قائم وإذا أردت التأنيث، قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأت للمذكر بعلامة. وتقول: رأيت رجلاً فلا تحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة فى الفرع، الذى هو التعريف فقلت: الرجل ولم تدخلها فى التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين لتدل بها على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة».

قال السيوطى: «وانظر إلى الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جنى نقلها عن أبيه، ولم تسطر فى كتاب فنقلها عنه، ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه لاكالسارق الذى أغار على تصانيفى التى أقمت فى تتبعها سنين، وهى:

كتاب المعجزات الكبير ـ كتاب الخصائص الصغرى، وغير ذلك، فسرقها، وضمّها، وغيرها مما سرقه من كتب الخضرى، والسخاوى فى مجموع، وادّعاه لنفسه... وليس هذا من أداء الأمانة فى العلم»[1].

وبعد، فما الدليل على أن الزمخشرى سطا فى تفسير الرمانى، وأخذ منه ما أخذ دون عزو أو إشارة إلى من أخذ عنه.

دليلى على ذلك هذه الأمثلة، وهى غيْضٌ من فيض، وقطرة من سيل.

١ـ مالك يوم الدين:

قال الرمانى: «فإن قلت: ما هذه الإضافة، قلت هى إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع يجرى مجرى المفعول، كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار، والمعنى على الظرفية ومعناه: مالك الأمر كله يوم الدين، كقوله: «لمن الملك اليوم».

فإن قلت: فإضافة الفاعل إضافة غير حقيقيّة، فلا تكون معطية معنى التعريف فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة، قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال والاستقبال.

(١) الأشباه والنظائر بتحقيقى جـ٢ ص، ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ـ نشر مؤسسة الرسالة.

فكان فى تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة الآن، أو غداً. فأمّا إذا قصد معنى الماضى كقولك: هو مالك عبيده أمس، أو زمان مستمر كقولك: زيد مالك العبيد كانت الإضافة حقيقية كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى فى مالك يوم الدين»[1].

والنص نفسه حرفياً فى تفسير الكشاف[2].

٢ـ إياك نعبد:

قال الرمانى: «إياه ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التى تلحقه من الكاف، والهاء، والياء فى قولك: إياك، وإيّاه، وإياى لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف فى أرأيتك، وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون.

وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين، فإيّاه، وإيا الشواب فشىء شاذ لا يعول عليه»[3].

ولما رجعت إلى تفسير الكشاف فى هذا الموضع رأيت الزمخشرى ينقل النص بعينه، ولم يحاول أن يغير فيه أو يبدّل[4].

٣ـ على أن هناك بعض النصوص أخذها الزمخشرى عن الرمانى، وحاول أن يغير فيها بالتقديم والتأخير والحذف والزيادة. انظر مثلاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[6].

تجد أن النصوص فى التفسيرين متقاربة، وأن الزمخشرى لم يزد شيئاً غير المساس بالنص من حيث التقديم والتأخير، والحذف.

وبهذه المقارنة التى قمت بها فى التفسيرين أصدرت حكمى فى حرَج، وبينت أن

---

(١) تفسير جزء عم للرمانى: ورقة ١٢.
(٢) تفسير الكشاف، ج١، ص٦.
(٣) تفسير جزء عم للرمانى: ورقة ١٣.
(٤) تفسير الكشاف، ج١، ص١١.
(٥) النبأ: آية ٤٠.
(٦) الفجر آية: ٤. انظر فى الموضعين: تفسير جزء عم للرمانى ورقة ٢٨، والكشاف ج٢، ص٤٥٠، وجزء عم للرمانى ورقة ٨٢، والكشاف ج٢، ص٤٦٩.

الزمخشرى من هؤلاء الذين يعنيهم السيوطى فى نصه السابق، من هؤلاء الذين لم يؤدوا أمانة العلم. ولكن هل انتهت القضية عند هذا الحد؟ لا أدعى لنفسى أن حكمى لا يقبل الاستئناف فما أنا إلاّ حامل مصباح لمن يسير فى الطريق، والحقيقة بنت البحث، فإلى هؤلاء الباحثين أقدم شكرى العميق لمن يسير إلى نهاية المطاف، ويبدأ من حيث انتهيت لوضع النقاط على الحروف فى هذه القضية.

ووفاء بحق العلم، وأداء لأمانته، أحب أن أضع بين يدى الباحثين هذا الخيط الجديد الذى لم يتيسر لى فى أثناء عرضى لهذا الموضع من كتابى «القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية»، وذلك لربط ما قلت بما سيقولون.

لم أجد فى الفهارس المخطوطة فى دار الكتب، وفى مخطوطات الجامعة العربية جزءاً من تفسير الرمانى غير الجزء السالف الذكر الذى تضمه مكتبة تيمور، غير أنى لم أقتنع بهذا فسألت المختصين فى معهد المخطوطات بالجامعة العربية عن تفسير الرمانى، فذكروا لى أن هناك جزءاً من هذا التفسير لم يلحق بعد بالفهارس المخطوطة المطبوعة، وقد صور من مكتبة المسجد الأقصى، وقد كتب على الورقة الأولى من هذا المخطوط ما نصه:

المكتبة: المسجد الأقصى ـ

رقم المخطوط فيها: ٢٩

اسم الكتاب : تفسير القرآن، الجزء الثانى عشر.

اسم المؤلف : على بن عيسى الرمانى (هكذا كتب عليه بخط حديث)

تاريخ النسخ : القرن السادس ـ خط نسخى نفيس مشكول.

عدد الأوراق : ١٥٠

الملاحظات : يبتدىء بتفسير قوله تعالى: ﴿يتجرّعُهُ ولا يكادُ يُسيغُهُ ويأتيه الموتُ من كُلّ مَكانٍ وما هُو بميّتٍ ومن ورائه عذابٌ غليظٌ﴾[1] من سورة إبراهيم.

وحينما وضَعْتُ هذا «الفيلم» تحت «المكبر»، وجدت أن هذا التفسير يسير على نمط الأسئلة والأجوبة، تراه مثلاً يقول فى قوله تعالى: ﴿يتجرّعُهُ ولا يكادُ يُسيغُهُ﴾.

(١) إبراهيم/ ١٧.

«يقال: ما التجرع؟ الجواب تناول المشروبات جرعة جرعة...

ويقال: ما الإساغة؟ والجواب إجراء الشراب فى الحلق على تقبل النفس.

ويقال: ما الموت؟ والجواب: عرض يضاد الإدراك فى البنية الحيوانية»[1] إلخ....

وعلى هذه الطريقة يسير تفسيره، أغلب الظن أنها طريقة حديثة فى التفسير نسبتها إلى رجل من رجالات القرن الرابع أمر غير مقبول، لأن المفسرين السابقين، أو المعاصرين له، لم ينهجوا هذا المنهج فى تفسيرهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الرمانى اشتهر بين علماء عصره بالأسلوب الغامض حتى قال الفارسى عنه «إن كان النحو ما يقوله الرمانى، فليس معنا منه شىء، وإن كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شىء»[2].

فنسبة هذا الجزء إلى الرمانى أمر مشكوك فيه، وبخاصة، فإن نسبة هذا الكتاب إلى الرمانى على الصفحة الأولى منه مكتوب بخط حديث كما هو واضح فى المخطوطة المصورة.

ومن حسن الحظ أنى حينما اطلعت على فهارس المكتبات الأوروبية وجدت فى فهرس المكتبة الأهلية بباريس، ص٢٨٧ أن هذه المكتبة تضم جزءاً من تفسير الرمانى، وقد اتصلت ببعض العلماء هناك لتصوير هذا الجزء وإرساله، لإلقاء الضوء الكاشف على هذه القضية، وإننا لمنتظرون.

وحتى الآن ما زالت نفسى مطمئنة إلى أن تفسير جزء عمّ للرمانى نسبته إليه صحيحة لأن العلامة أحمد تيمور كان مولعاً بجمع هذه الكتب النفيسة، وكان يعلق على كثير منها فوجوده فى خزانته، ووجود النسبة إلى الرمانى على الصفحة الأولى من هذا المخطوط يشعرنا بأن هذا الجزء أصح نسبة إلى الرمانى من الجزء الآخر الذى صوره معهد المخطوطات على أية حال، ما زلت أقول: إن هذه القضية مفتوحة لمن يدلى بدلوه بين الدلاء خدمةللعلم، وإيمانا بالمعرفة، وإرضاء للضمير.

---

(١) انظر ورقة ١ من هذا الجزء.

(٢) البغية: ج٢، ص١٨٠.

منهج الزمخشرى فى الدراسة النحوية:

١ـ النظر من خلال الدراسة النحوية إلى الـذوق الأدبى، والأسلوب البلاغى بغض النظر عن تقديرات النحاة.

يقول فى قولـه تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[١] «ومحل هدى للـمتقين الرفع لأنه خـبر مبتدأ محذوف أو خبر مع لا ريب فـيه لذلك» أو مبتدأ إذا جعل الظرف المقـدم خبراً عنه ويجوز أن ينتصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة أو الظرف.

ثم قال: «والذى هو أرسخ عرفاً فى البلاغـة أن يضرب عن هذه المحال صفحاً، وأن يقال: إن قوله: الـــمّ جملة برأسها، أو طائـفة من حروف المعجم مسـتقلة بنفسهـا، وذلك الكتاب جملة ثانية، ولا ريـب فيه ثالثة، وهدى للمتقيـن رابعة، وقد أصيب بترتيبها مـفصل البلاغة، وموجب حسـن النظم، جىء بهـا متناسقة هكـذا من غير حرف نسـق وذلك لمجيئها مـتآخية، آخذاً بعضها بعنق بعض»[١].

٢ـ يجرى فى معظم تناولـه للنحو القرآنى مجرى مذهب البصريـين، ففى الآية الكريمة: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا﴾[٢] يصف مذهب الـصريين فيها بالسـداد، ولا يكتفى بذلك، بل يشيـد بكتاب سيبويه، ولا يقنـع بهذه الإشادة، بل يجب الجثو بيـن يدى الناظر فى كتاب سيبويه[٣].

٣ـ ومن منهـجه الاعتماد على القـراءة لتصحيح الوجـه الإعرابى، فيقول فى قولـه تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٤] أشد معـطوف على الـكاف إما علـى معنى أو مـثل أشد قسوة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وتعضده قراءة الأعمش بنصب الدال عطفاً على الحجارة»[٥].

٤ـ ومن منهـجه التعرض للغـات العرب، ففى قولـه تعالى: ﴿يوم يأت﴾[٦] يقـول: «يوم

---

(١) الكشاف، ج١، ص٢٩. البقرة/ ٢
(٢) الأعراف: آية ١٣٢.
(٣) الكشاف، ج٢، ص١١٥.
(٤) البقرة: آية: ٧٤.
(٥) الكشاف، ج١، ص١١٦.
(٦) هود: ١٠٥.

يأت بغير ياء، ونحوه قولهم: لا أدر، حكاه الخليل وسيبويه، وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير فى لغة هذيل»[1].

٥ـ ولا يعتد ببعض القراءات الصحيحة كقراءة ابن عامر أحد القراء السبعة حيث وقف منها الزمخشرى موقف الناقد، وذلك فى قراءة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[2] حيث قرأ ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما فى غير ظرف. وأرجع الزمخشرى خطأ ابن عامر إلى رسم المصحف حيث قال: «والذى حمله على ذلك أنه رأى فى بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء»[3].

وقد حمل أبو حيان الأندلسى على الزمخشرى حملة عنيفة حيث قال عنه: «وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها فى لسان العرب فى غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم وديانتهم»[4].

٦ـ ومن أخطاء الزمخشرى المنهجية: ظنه أن القراءة مرجعها إلى اللغة والنحو لا إلى السند والرواية. يقول فى قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[5] وقرىء الحق بالرفع، والجر صفة للولاية، ولله.

وقرأ أبو عمرو بن عبيد بالنصب على التأكيد كقولك: هذا عبدالله الحق، لا الباطل، وهى قراءة حسنة فصيحة، وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم»[6].

---

(١) الكشاف، ج٢، ص٣٣٥.
(٢) الأنعام: ١٣٨.
(٣) البحر المحيط، ج٤، ص٢٢٩: أبو حيان الأندلسى.
(٤) المرجع السابق والصفحة.
(٥) الكهف: ٤٤.
(٦) الكشاف، وج٢، ص٥٦٦.

قال أحمد بن المنير: يردّ عليه زعمه هذا، فإنه يوهم أن القراءة موكولة إلى رأى الفصحاء واجتهاد البلغاء، فتتفاوت فى الفصاحة لتفاوتهم فيها، وهذا منكر شنيع.

والحق لا يجوز لأحد أن يقرأ إلاّ بما سمعه فوعاه متصلاً[1].

* * *

وبعد، فإن الزمخشرى وكتابه الكشاف فى حاجة إلى دراسة واسعة لايتسع هذا البحث للإفاضة فيها، وقد ضمّ كتابى «القرآن الكريم وآثره فى الدراسات النحوية» بعضاً من هذه الدراسة.

أما ما ذكرته هنا، فهو غيض من فيض، ويكفى من القلادة ـ فى هذا المقام ـ ما أحاط بالعنق.

أرجو الله أن يجعل الحق رائدنا، والعلم وحده غايتنا، والعمل من أجل كتابه الكريم هدفنا الأسمى، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

* * *

(١) الانتصاف، ج٥، ص٥٥٦ (هامش الكشاف).

مصادر البحث ومراجعه

١ـ الأشباه والنظائر للسيوطى ـ تحقيق ـ د. عبدالعال سالم مكرم ـ نشر مؤسسة الرسالة.

٢ـ الانتصاف ـ هامش الكشاف لأحمد بن المنير ـ مطبعة الاستقامة.

٣ـ البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ـ مطبعة السعادة ـ ط أولى ودار الطباعة المصرية سنة ١٢٨١ هـ.

٤ـ بغية الوعاة للسيوطى ـ طبع عيسى الحلبى.

٥ ـ تفسير جزء عم للرمانى ـ مخطوط ـ مكتبة تيمور رقم ٢٠١ ـ تفسير.

٦ـ الحجة لأبى على الفارسى ـ مخطوط ـ نسخة مصورة رقم ٢٤٦٣ ـ دار الكتب المصرية.

٧ ـ الزينة فى الكلمات الإسلامية والعربية للرازى ـ تحقيق حسين بن فيض الله الهمدانى طبع دار الكتاب العربى طبعة ثانية سنة ١٩٥٧.

٨ ـ طبقات المفسرين للسيوطى طبع أوروبا.

٩ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشرى ـ مطبعة الاستقامة طبعة ثانية ـ ودار الطباعة المصرية سنة ١٢٨١هـ.

١٠ـ المسائل لابن قتيبة ـ مخطوط ـ نسخة مصورة ـ مكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٢٠٩٦٧.

١١ـ معجم الأدباء لياقوت ـ نشر دار المستشرق ـ بيروت ـ لبنان.

١٢ـ مقدمة ابن خلدون ـ المطبعة الأزهرية.

* * *